الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والإقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحوث المستلة

السنة الثانية عشرة	العدد الثالث والأربعون	2014 م

الاصلاح الاقتصادي في دول متقدمة مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي*

أ.م.د .سعود غالي صبر الشمري** أ.م.د .خالد حيدر عبد علي**

م. كاميران أحمد حمه***

Abstract

After many changes, which the world countries witnessed, regardless of their level of development in all areas and in the economic field, in particular, and across time periods not so short , the governments of those countries became aware that they must undertake many appropriate regulations, and in various levels to meet these changes, seeking by that to follow the accelerating global pace, which leaves behind a lot of those who does not do what is proper with that, and it is represented, in general, in adopting different multi-faceted policies in terms of the impact, in order to work on creating the right and required environment, according to the size of the changes and the expected effects from them.

And especially those related to economic reform, and what the latter requires for designing the programs, and identifying the necessary means to be implemented, while giving importance to those experiences attributed to these countries, which have achieved successes in this area (reform) to take advantage of them in terms of adapting what has been implemented to reach the desired goals, and serving their own designed programs, in addition to not neglecting those experiences that have not achieved success, as well as it will benefit from studying the factors that led to the failure, or obstructed their success at the desired level and significance.

What has been just stated is applied on the Iraqi reality, in general, and its economy, in particular, as what has been accumulated within it – over years considered not to be short - from inappropriate effects, resulting from imbalanced levels of the performance of various governments, which successively managed its economy, made the latter to be in an urgent need to achieve a radical reform for transforming from a one-sided (yield) economy to a multilateral one, taking advantage of the changes (which can be accurately identified by the latitudes, and, in particular, since the eighties of the last century) in the price of the main (and the most important) source of its budget revenues, represented in oil, to establish the right and scientific base for its infrastructure for enabling the country to rely upon it, to build a strong economy with a diversified productive structure, in contrast to what it was existing before, and what it is present.

* بحث مستل من اطروحة دكتوراه للطالب كاميران أحمد حما/جامعة السليمانية/كلية الادارة والاقتصاد

** عضو هيئة تدريس //جامعة السليمانية/كلية الادارة والاقتصاد

***طالب دكتورا /جامعة السليمانية/كلية الادارة والاقتصاد

المقدمة

شهد العالم حركة من التغيير المستمر عبر تطور الحركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لمختلف النظم الاقتصادية السائدة ، والتي برزت بشكل أكثر وضوحاً عبر أهم الأحداث العالمية التي أفرزتها نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية ،إذ كان لنهايتهما وما رافقتهما من ظروف داخلية وخارجية للبلدان المؤثرة في عالم الاقتصاد والسياسة الدوليتين من انعكاسات امتدت إلى كافة بلدان العالم في اطار نظامين اقتصاديين متباينين ،إلا أن تلك النظم المتباينة شهدت تغيرات هامة بموجب حركة التطور المتسارعة للمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية على المستويين التطبيقي والتنظيري انعكست بتأثيراتها في المدى المكاني ، ومن ثم انفراد نظام السوق بقيادة العالم ليتسع ذلك المدى ليشمل الجزء الأكبر من العالم كله في أطار آليات السوق.

وقد أثار موضوع الاصلاح الاقتصادي جدلاً واسعاً بين الباحثين والاقتصاديين والسياسيين على المستوى الدولي اذ تعددت الآراء والمواقف بين مختلف البلدان والمؤسسات الدولية وفي العقد الأخير من القرن العشرين بدأت الكثير من البلدان باتخاذ إجراءات واسعة في الاصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق وقد حاول العديد من البلدان الاستفادة والاستعانة بالمؤسسات الدولية في تنفيذ هذه الاصلاحات .

وهذا ما قامت به الدول النامية في العالم لتعبر عن مرحلة معينة من الواقع الاقتصادي المتخلف للانتقال إلى مرحلة جديدة والتي عبرت عنها الاصلاحات ، اذ بدأت منذ منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين ، و امتدت عملية التغيير والإصلاحات الاقتصادية ، إلى كافة أطراف النظم المصنفة على أنها (مركزية ورائدة في انتهاج آلية التخطيط المركزي) أو انتهجت هذه الآلية بمستوى معين من مستويات التطبيق لتلك الآلية .

في هذا الإطار يأتي هذا البحث على بيان وشرح تجربة الاصلاح في بعض (الدول المتقدمة) وكيفية تطبيق عملية الاصلاح الاقتصادي وذلك بهدف معرفة مدى ملاءمة او عدم ملاءمة الظروف الاقتصادية لتلك الدول خارج اطار الوصفة الخاصة للصندوق والبنك الدوليين أي سياسات اقتصادية مغايرة لسياستي التثبيت والتصحيح الهيكلي والاستقرار الاقتصادي .

لقد بدأت عملية الإصلاح في تلك الدول بوجود المنظمين ذوي الخبرة والكفاءة العالية ، مع خلق قاعدة قائمة على العلم والتكنولوجيا ، وليس أي علم وإنما العلم الجامع للنظريات والذي يعد أساسا للمحافظة على هذا التطور والعمل على تنميته و تطويره.

يتناول هذا البحث من جهة الأساليب المستخدمة في صياغة المشكلة الاقتصادية في النظم المختلفة ومن جهة أخرى يحاول إيضاح أسس الاصلاحات الاقتصادية في كل من اليابان و روسيا و من جهة اخرى محاولة تحديد الاختيار الممكن للإصلاح في الاقتصاد العراقي و ذلك من خلال اربعة محاور:

اولا : مفهوم وأهمية الاصلاح الاقتصادي.

ثانيا: الاصلاح الاقتصادي في اليابان .

ثالثا: الاصلاح الاقتصادي في روسيا .

رابعا: الاختيار الممكن لأنموذج مقترح للإصلاح الاقتصادي في العراق.

فرضية البحث:-

يعتمد البحث على فرضية أساسية مفادها :-

إن وجود إصلاح اقتصادي غير سليم وغير متوازن اسوأ من عدم وجود عملية إصلاح اقتصادي.

وتتفرع عنها فرضيتان فرعيتان هما :

1- انه بالقدر الذي تساهم فيه الاصلاحات الاقتصادية في تنشيط النمو الاقتصادي على المدى الطويل إلا إنها في الأجل القصير والمتوسط تزيد من الضغوط على الموارد الاقتصادية وخاصة البشرية منها .

2- إن أغلب الإجراءات والسياسات المطبقة في العراق "خاصة عملية الخصخصة لم تأت بهدف تحقيق اصلاحات اقتصادية وإنما جاءت كنتيجة لأمر واقع في الاقتصاد العراقي .

أهمية البحث:-

تأتي أهمية البحث من الواقع السلبي الذي يمر به الاقتصاد العراقي ، الذي هو بحاجة ماسة الى احداث تغييرات هيكلية جذرية واضحة ، والوصول إلى سياسات وإجراءات محددة سواء في الفترة قصيرة الأجل او متوسطة وطويلة الأجل، لأجل تخفيف المعاناة ومعالجة الأختلالات الهيكلية الموجودة .

مشكلة البحث:-

على الرغم من امتلاك الاقتصاد العراقي للإمكانات البشرية والموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط، إلا أنه ظل يعاني من وجود العديد من المشكلات، وما ترتب عليها من تراكم الاختلالات الهيكلية والأعباء الاقتصادية طوال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن ، أدّت إلى تدني مساهمة العديد من القطاعات في الناتج المحلي ، ويضاف الى ذلك عدم تبني سياسة اقتصادية واضحة تهدف إلى معالجة تلك المشكلات والاختلالات للوصول إلى اصلاحات اقتصادية جذرية.

هدف البحث :-

يهدف البحث الى بيان العناصر الايجابية والسلبية في تجارب الاصلاح الاقتصادي في بعض البلدان، ومن ثم تحيد إمكانيات الاستفادة من تلك التجارب في تحسين التوجهات الهادفة إلى تحقيق الاصلاح الاقتصادي في العراق ، من أجل توظيف تلك الإصلاحات في معالجة الاختلالات الداخلية والوصول الى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من حالة الاقتصاد أحادي الجانب .

منهجية البحث :-

اعتمد الباحثون التحليل الوصفي لتحديد مناهج الاصلاح المعتمدة من الناحية النظرية وأخذ نماذج من تجارب حول الاصلاحات الاقتصادية في اثنين من (الدول المتقدمة) لتسهيل عملية اجراء تحليل خاص للإجراءات الاصلاحية الاقتصادية الممكن اتباعها في العراق .

لقد اعتمدت دول العينة على فهم مشاكلها الاقتصادية وانطلقت منها لإجراء عمليات الاصلاح ولم يتم الأخذ بوصفات المؤسسات المالية الدولية.

الحدود الزمانية و نطاق البحث :-

اولا / الحدود الزمنية :-

لقد تناول البحث ،اقتصاديات دول العينة للفترة (1990-2010):-

ثانيا / نطاق البحث

لقد شمل نطاق البحث تحليل لتجربة دولتين (صناعية متقدمة) وهي (اليابان ، روسيا)،فيما يتعلق باليابان فإنها دولة ذات نظام اقتصادي راس مالي على الطريقة اليابانية. بينما بدأت روسيا التحول من نظام التخطيط الاقتصادي المركزي الصارم الى نظام السوق، ومن ثم التركيز على حالة الاقتصاد العراقي .

اولا: مفهوم وأهمية الاصلاح الاقتصادي

ترتبط عملية الاصلاح الاقتصادي ، بشكل عام ،و في أغلب الدول النامية التي انتهجت الخط الاشتراكي بظهور مشكلات القطاع العام والتي ترتبت عن اتساع هذا القطاع من جانب ، وفشل أغلب التجارب الاقتصادية في أوروبا الشرقية على مستوى النتائج من جانب آخر . وفي هذا السياق فان العديد من تجارب الدول النامية في عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات في القرن الماضي لم ينجح في الخروج من التخلف الاقتصادي عن طريق تطبيق تجارب دول اوروبا

الشرقية . مما أدى الى ظهور إتجاه جديد من عقد الثمانينيات والتسعينيات في القرن السابق بالقيام بعملية اصلاح اقتصادي وذلك وفق ما طرحه كل من صندوق النقد والبنك الدوليين من وصفات اقتصادية للخروج من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تلك الدول ، وذلك ما عرف بالإصلاح الاقتصادي . ولأهمية هذا الموضوع يتناول هذا المبحث عملية الاصلاح الاقتصادي في اطارها المفاهيمي والنظري وفق المحاور الآتية : –

اولا/ مفهوم الاصلاح الاقتصادي .

ثانيا / الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي .

ثالثا / اهمية الاصلاح الاقتصادي .

اولا/ مفهوم الاصلاح الاقتصادي:

شهدت اقتصادات الدول النامية منذ بداية العقد الثامن في القرن الماضي تغييرات غير منسجمة مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي أهمها تدهور معدل التبادل الدولي وانخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة للدول الصناعية المتقدمة وفي مقدمة ذلك الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام . (وقد تنامت هذه التغييرات مع تنامي الأختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية مما ادى الى انعكاسات اقتصادية سلبية تمثلت في ارتفاع عجز الميزانية العامة في هذه الدول وتنامي ظاهرة التضخم ، وارتفاع عجز ميزان المدفوعات وخاصة عجز الميزان التجاري وتفاقم مشكلة القروض الخارجية) (1).

إن تراجع معدلات النمو الاقتصادي ، وتراجع الأداء الاقتصادي والداري و ظهور " المشكلة التنظيمية "(•) في القطاع العام ، أثرا سلبا في مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية ، وأصبح من المطلوب العودة الى تفعيل آليات النمو و دفع عجلة التطور مطلبا ليس من أجل تحقيق مستويات عالية للتنمية فحسب ، بل لمعالجة كافة الأختلالات الهيكلية التي تعاني منها تلك الدول . ان فشل الشعارات التي تتضمن الدعوة إلى سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج كضرورة لا مناص منها لتحقيق تنمية سريعة في قطاعات الاقتصاد القومي كافة . لذلك بدأت العديد من الدول النامية التخلي عن بعض تلك الشعارات الاقتصادية والتي فقدت مبرر وجودها و انطلقت في دراسة جدية

(1) : د. طارق فاروق الحصري ، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي ، { ط1، المكتبة العصرية للنشر ،مصر ،المنصورة ،2007 } ، ص2 .

(•) : يؤكد الاقتصاديون المناصرون لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ان النظام الاقتصادي الاشتراكي لم يضع نظرية متكاملة للوحدة الإنتاجية داخل النظام الاقتصادي الاشتراكي تماثل نظرية (المشروع) في النظام الاقتصادي الرأسمالي . انظر بهذا الاتجاه الى :-
د. ميشيل شوسودوفسكي ، عولمة الفقر تأثيرات اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ترجمة/ جعفر علي حسين السوداني ، [منشورات دار الحكمة ، العراق ، بغداد ، 2001] .

لمواجهة المشكلات وتصحيح المسار للنشاط الاقتصادي من خلال القيام بعملية الاصلاح الاقتصادي .

غالباً عندما يأتي الكلام عن الاصلاح الاقتصادي يعتقد الكثير من افراد المجتمع أن دور الدولة في البناء الاقتصادي الجديد يتقلص طالما أن برامج الاصلاح التي تنادي بها المؤسسات الدولية تحتم بضرورة تخلي الدولة عن الوظيفة الاقتصادية المباشرة، وهو ما أكدته تجارب العديد من الدول في العالم التي اعتمدت اسلوب تلك المؤسسات في الاصلاح حيث واجهت مشكلات وصعوبات اقتصادية واجتماعية واسعة عندما انسحبت الدولة وتركت المجال للقطاع الخاص وتوجهت نحو تفعيل الجوانب الامنية والسياسية بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف العجز في الموازنة ، وهي نفس الاغراض التي استندت إليها المؤسسات الدولية في تقييمها لدور الدولة الاقتصادي المباشر.

استخدمت كلمة الاصلاح الاقتصادي {Economic Reform} في بداية الثمانينيات من القرن العشرين كبديل او كمرادف عن التنمية ، وكان أول من استعملها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ، وهي تحمل منعطفا جديدا في الحياة الاقتصادية الدولية ، وسرعان ما انتشرت في تقارير و مذكرات الحكومات ووسائل الأعلام، وكذلك المؤسسات الاكاديمية والعلمية والجامعات ومراكز البحوث وغيرها.(2)

إن التطورات السريعة في الاقتصاد العالمي لم تعد تسمح لهيمنة القطاع العام على المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما بعد أن أدى هذا الوضع الى المزيد من التدهور الاقتصادي وانعدام الكفاءة الانتاجية ، وقد اتجهت بعض الحكومات في الدول النامية نحو ادخال بعض الاصلاحات الاقتصادية ، تمثلت من جهة في اعادة تنظيم القطاع العام بهدف الفصل بين الملكية والإدارة ومن جهة اخرى عملت على تطبيق سياسة الخصخصة .

تقوم الدول ضمن مساعيها لتصحيح دورها المميز في ممارسة وقيادة النشاط الاقتصادي بإجراء عمليات اصلاح اقتصادي لقطاعها العام والتي تتركز في تنفيذ سياسات مالية ونقدية واقتصادية اخرى مشتركة ، وإعطاء الحرية للنشاط الاقتصادي ، وإتاحة الفرص للقطاع الخاص للمشاركة بفعالية وبنجاعة في العمليات الاقتصادية ، ومن أهم الخطوات التي ينبغي على الحكومة اتباعها هي ان تقوم بتحديد مجالات عملها ضمن القطاع العام ، وفي الوقت نفسه ترك المجال للقطاع الخاص للعمل لكي يؤدي دوره في أجواء المنافسة .أي تحويل ملكية المؤسسات الانتاجية

(2): عباس الفياض ،، قضايا اقتصادية معاصرة ، الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية ،،{بحث منشور في انترنيت ، www.iier.org ، 2009 } ، ص 3 .

والخدمية من القطاع العام {بشكل جزئي او كلي } الى القطاع الخاص ، (ويشكل هذا المناخ الأساسي للحكومات للتحول بخطوات أسرع نحو انتهاج سياسة اقتصادية حرة تعتمد على آلية السوق، وتعمل في الوقت ذاته على إعادة النظر في الإطار الجديد للخطط التنموية بعد اشتراك القطاع الخاص فيها ولعب دور إيجابي وبحجم اكبر وأفضل من السابق نسبيا ونوعيا)(3) .

كثيرا مايستخدم مصطلح برنامج الاصلاح الاقتصادي كرديف لبرنامج التكييف الهيكلي إذ تستند جهود الاصلاح الى تنشيط قوى السوق وتحرير المنافسة وفرض قيود على ملكية الدولة للمشاريع الانتاجية وزيادة الاهمية النسبية للملكية الخاصة للمؤسسات الانتاجية بالاستناد الى الاساس الفلسفي لهذه السياسة والمتمثل في أن دور القطاع العام لايتعارض ودور القطاع الخاص بل يكمله ، والأخذ بالتخطيط التوجيهي بدلا من التخطيط المركزي على ان تطبق هذه الاصلاحات بصورة تدريجية لتخفيف آثارها السلبية المحتملة لاسيما على الفئات ذات الدخل المنخفض ، (وفي ظل هذه السياسة يجد القطاع الخاص واسطة جاهزة للنمو التدريجي الذي ينعكس في شكل زيادة لمشاريع الاستثمار الخاص) (4) إن الأساس الفلسفي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، يقوم على أساس مباديء الليبرالية الاقتصادية الجديدة{ new economic liberalism}،وفي هذا الإطار للنظام العولمي يقدم مبدأ حرية التجارة ، لأنه يؤدي الى ازدهار التبادل ، وأن هذا الازدهار هو الذي يدفع بعملية التنمية .(5)

يعرف الاصلاح الاقتصادي بمنظوره العام بأنه ذلك الجهد القومي الذي يرمي الى تعديل مسار الاتجاه الاقتصادي لبلد ما نحو الاتجاه المرغوب فيه من خلال تعديل السياسات الاقتصادية وأسلوب اتخاذها لتوفير الحاجات الأساسية من السلع والخدمات بسعر مناسب لمختلف فئات المجتمع، وخلق فرص عمل تستوعب الاشخاص في سوق العمل فضلاً عن تحقيق التوازن ما بين مصروفات الدولة وإيراداتها للسيطرة على التضخم(6).

إن الاصلاح الاقتصادي يتمثل السياسات والإجراءات الهادفة الى رفع الطاقة الانتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد ومعالجة الأختلالات الهيكلية و تقليص الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي

---

(3) : نواف الرومي ،خوصصة هيكليةام خوصصة تلقائية ، {بحث قدم في الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر عام 1997، ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1999 } ص 174.

(4): اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، منظمة الامم المتحدة للأغذية الزراعية : " اثار برامج التكييف الهيكلي على انتاج الاغذية واستهلاكها في مصر" ، الامم المتحدة، نيويورك ، 1998، ص4.

(5): عمر طارق وهبي القاضي،سياسات الاصلاح الاقتصادي في الأقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع اشارة لحالة العراق ، {اطروحة دكتور،جامعة بغداد ، كلية الأدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ،2006، غير منشورة }،ص8.

(6) : د. منير الحمش ، الإصلاح الاقتصادي ، { ط1، دارالرضا للنشر ، سوريا ، دمشق ، 2003 } ،ص 48 .

وتدهور ميزان المدفوعات ، إنه يمثل تطورا هاما في العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة .

وكما يمكن تعريف الاصلاح الاقتصادي بأنه (عبارة عن مجموعة او حزمة من السياسات تهدف إلى ازالة الأختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية بالإضافة إلى اتباع مجموعة من السياسات التي تهدف الى اعادة تخصيص الموارد بغرض رفع الكفاءة الانتاجية وذلك في اطار تحرير الاقتصاد الوطني واعتماده على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية) ويتكون الاصلاح الاقتصادي من جانبين متكاملين وهما :-

1- عملية التثبيت الاقتصادي .

2- عملية التكييف الهيكلي للاقتصاد .

1- عملية التثبيت الاقتصادي :

تأتي عملية التثبيت الاقتصادي أساسا نتيجة لتطبيق برامج التثبيت التي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي . وتتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية التي تتم في مجال السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف ،يتم تنفيذها عادة في فترة قصيرة الأجل سنة واحدة غالبا . وتهدف هذه البرامج الى معالجة الأختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وهي بهذا تشمل جميع أوجه التصحيح في الاقتصاد الكلي وجميع أوجه السياسات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق توازن افضل بين عرض الموارد والطلب عليها وتطوير ميزان المدفوعات ومعالجة الأختلالات فيها .(7)

أما هذه العملية المدعومة من قبل مؤسسات "برتن وودز" فتعرف (بأنها مجموعة من الاجراءات المستعملة من قبل الدولة بغية إنقاص أو إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية بشكل خاص وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق)(8).

عملية التكييف الهيكلي وهي عمليات تصمم وتتابع وتنفذ من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهي عبارة عن مجموعة من السياسات التصحيحية والتي تتم على الهياكل الانتاجية والسعرية وإعادة تخصيص الموارد بهدف رفع الكفاءة الانتاجية في الاقتصاد الوطني ، ويتم تنفيذها في إطار زمني لأكثر من ثلاث سنوات .(9)

ثانيا / العلاقة بين النظريـــة

(7) ; Sullivan(D), The political Economy of reform in Egypt ,[Cambride University Press, 1990], P318 .

(8) : مركز دراسات الوحدة العربية، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، [بيروت، 1999،] ص76-77.

(9): د. طارق فاروق الحصري ، المصدر السابق ، ص 62 .

الاقتصادية والواقع الاقتصادي [10] .

يطرح الاقتصاديون عموما و المختصين منهم في موضوعات الاصلاح الاقتصادي قضية العلاقة بين الأفكار النظرية والوقائع الاقتصادية الميدانية ، وفي هذا المجال يمكن تلخيص أفكار أغلب القائمين بعمليات الاصلاح الاقتصادي والتي تعتمد على الاهتمام بتعديل المنطلقات الفكرية للنظام الاقتصادي وفق الواقع الاقتصادي لخلق التلاؤم الضروري و يمكن الانطلاق من الافكار الآتية :

أولا : دراسة وتحديد المفاهيم لكل من النظام الاقتصادي والواقع محاولا تعديل تلك المفاهيم بحيث تسمح للاقتراب من عملية اصلاح اقتصادي نافعة وبأقل اضرار ممكنة بمعنى آخر ضرورة معالجة الظواهر الاقتصادية بأقل التكاليف .

ثانيا : الاعتماد على دراسة العام (الاقتصادي الكلي انطلاقا من تجارب بعينها) والانتقال إلى الخاص ، بدلا من انتهاج الخط المعاكس و بالتالي التوصل الى استنتاجات قائمة على وقائع تجريبية بما فيها من نجاحات وفشل ، بمعنى آخر معرفة العديد من الجوانب بصفة محدودة وأكيدة لتجنب الفشل لعملية الاصلاح الاقتصادي ان ما يجعل هاتين النقطتين لهما اهمية هو إشارتهما إلى أن عملية الاصلاح الاقتصادي لايمكن أن تتم إلا من خلال تطبيق المفاهيم العلمية والتجارب المتماثلة ، وحينئذ يبدأ البحث عن أسباب الخلل في الاقتصاد المراد دراسته بشرط الابتعاد عن ارتكاب الخطأ بعدم اتباع التصور المنهجي المتعلق بالخصوصية . إن عملية الاصلاح الاقتصادي قد تقع في خطأ فادح إذا لم تأخذ بنظر الخصوصية . لقد كان لغياب الخصوصية في العديد من تجارب الاصلاح الاقتصادي أثرها على نتائج مهمة على أرض الواقع كونها انطلقت من مواقف تخمينية أو مستندة الى التشبيه المستمد في تجارب أخرى ذات خصوصيات محددة .

ثالثا : ظهور ردود أفعال تجاه المنهج المتبع في عملية الاصلاح بسبب بطء معالجة الصراع الاقتصادي والاجتماعي لتقسيم الثروة من جانب و ضعف الحلول الحقيقية للأختلالات التي يعاني منها المجتمع من جانب آخر . إن اغلب تجارب الاصلاح الاقتصادي لم تأخذ بنظر الاعتبار الفرق بين :-

1. **التصور النظري لعملية الاصلاح و التطبيق الفعلي لها .**
2. **المنهج المتبع في جمع المعلومات عن الوضع الاقتصادي – الاجتماعي والقدرة على تحليل تلك المعطيات .**

---

(10) : انظر في ذلك الى : -

1- د. محمد حامد عبدالله ، النظم الاقتصادية المعاصرة ، مصدر سابق .

2- د. مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، [ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2008].

3- باول. ر. كريكوري ، روبرت . س . ستوارت ، الأنظمة الاقتصادية المقارنة ، ت/ د. عبدالمهدي سليم المظفر [ط1، وزارة التعليم العالي ، جامعة بصرة ، بصرة ، 1990] .

4- جان بابي ، القوانين الأساسية للأقتصاد الرأسمالي ، ت / مجموعة من المترجمين ، [ط1 ، مكتبة دار القلم ، بيروت ، 1970] .

3. تحديد الأسباب الجوهرية للاختلال والقدرة على طرحها بدون تردد وخوف من قوى الضغط المتمتعة بجني أرباح الوضع القائم .
4. التمييز بين التغير الاقتصادي واستبدال ما هو قديم من قوى الضغط بما هو جديد منها قد تكون أكثر شراهة و قسوة على المجتمع والنشاط الاقتصادي .
5. ان الخلاصة من كل ما ورد أعلاه هو أن فكرة اعتبار عملية الاصلاح الاقتصادي ذات المنهج الصادق وغير المتحيز لقطاع معين أو فئة اجتماعية معينة هي تلك التي تنطلق من دراسة الواقع بصورة شاملة في اطار عملية تأثير متبادل بين الفكر الاقتصادي وإمكانيات التطبيق . من المؤكد ان عملية الاصلاح الاقتصادي ستمتلك قوة التطبيق إذا استندت على معرفة الخصائص الأولية التي تتشكل منها ظاهرة انعدام التوازن الاقتصادي ، وفي هذا الاطار يعد مستوى الفهم للعلاقة بين الخصائص الاولية للأزمة ومفهوم انعدام التوازن الاقتصادي احد اهم العوامل التي تلعب دورا حاسما في تشكيل الاسس التي تستند عليها عملية الاصلاح الاقتصادي ، ليس هذا فحسب ، بل ان الإدراك المفاهيمي للعوامل التي تشكل انعدام التوازن الاقتصادي قد تأخذ بعدا تفسيريا سلسا مما يرفع مستوى المفهوم النظري الى مستوى قابل للتطبيق لذا فأن النتائج الجانبية الضارة لعملية الاصلاح تنجم عن غياب التماسك المنطقي بين معرفة الاسباب الأساسية للاختلال وإدراك المعاني أو ردود الافعال الاقتصادية والاجتماعية .
6. على رغم من ما يطبع هذا التحليل من مغالاة ، إلا أنه يشير الى قضية جوهرية تبرز في اعداد عملية الاصلاح الاقتصادي ، خاصة بالنسبة للدور التفسيري ، لذلك يجب وبالضرورة ، أن تجد فيها كل التفاصيل لتفسير نقاط الخلل . وبذلك يمكن للقائمين على عملية الاصلاح الاقتصادي اعادة النظر في الوسائل و الأساليب أو استبدالها بأخرى لضعف صلاحية أستخدمها لمواجهة انعدام التوازن . في هذا الإطار قد تفشل جهود الاصلاح الاقتصادي بسبب اعتمادها على معايير غير دقيقة لقياس العوامل المسببة للخلل الاقتصادي او الاعتماد على تجارب مستوردة والاستناد عليها في اقامة عملية الاصلاح ، ومادامت عوامل وأسباب الخلل الاقتصادي تتنوع بين اقتصاد وآخر ، فإن استخدام معايير جاهزة و لقياس آليات ومن خارج المحيط الداخلي قد تخلق مشكلة جديدة بدورها تحتاج إلى حل او حلول . تظهر هذه المعضلة خاصة عند معالجة معطيات حول العلاقة بين فنون الإنتاج المستخدمة وكفاءة العاملين ، العلاقة بين القطاع السائد والقطاعات الأخرى ، العلاقة بين المحيط الاقتصاد المحلي والدولي ..... الخ . هكذا إذن ، يتم اعتبار الاهتمام بالخصائص المميزة للنشاط الاقتصادي المحلي اهم

ركائز بناء عملية اصلاح اقتصادي جدية . هذا لا يعني رفض مخرجات عمليات الاصلاح للتجارب الأخرى بل يجب أخذها بنظر الاعتبار كونها قد تساعد في تأدية وظيفة اتباع المنهج السليم كما صاغته التجارب الأخرى .

7. ان الخلاصة من كل هذا هو عدم وجود نظرية أو نظريات جاهزة قابلة للتطبيق عن الاصلاح الاقتصادي إذ تشير الدلائل و المعطيات اختلاف انماط الإنتاج والتصورات والمناهج ومستويات المعرفة الاقتصادية التي تفسر النشاطات الاقتصادية في البلدان المختلفة ومادام الاستنتاج السابق هكذا ، فان الأسباب التي تؤدي الى الخلل الاقتصادي لابد ان تكون بالضرورة مختلفة بين بلد لآخر . إن معرفة العلاقات السببية للاختلال الاقتصادي (كيف ولماذا خلق الاختلال) تمثل الموضوع الأول والأساسي في عملية الاصلاح الاقتصادي .وبالتالي معرفة الوسائل العلمية لعملية الاصلاح (تجميع المعطيات الخطوات ، الإجراءات ، والتقنيات المستخدمة) . والمنطق التحليلي يؤكد وجود ربط بين النظم الاقتصادية والمشكلة الاقتصادية والتي يمكن التطرق إليها في النقطة التالية .

ثالثا / الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي:

يمكن تلمس بدايات الاصلاح الاقتصادي في آراء وأفكار أعمدة النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية حول ميزان المدفوعات والتي تسعى إلى أعادة التوازن الاقتصادي من خلال أحداث وتسريع النمو الاقتصادي سواء في جانب الجهاز الانتاجي أو على صعيد الاقتصاد الكلي ، وتعتمد آراء وافكار النظرية النيوكلاسيكية على العديد من آراء الكتاب الاقتصاديين ومنهم J. Meade من خلال تحليل العلاقة بين مشكلات الديون وأسباب تراكمها والمعالجات الضرورية من أجل تصحيح الوضع الاقتصادي وإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، وكذلك تعتمد على التحليل النقدي في تفسير ظاهرة الاختلال لميزان المدفوعات بالاعتماد على أنموذج J.J.Polak والذي يوضح بان الزيادة في الائتمان المحلي دون زيادة في الناتج المحلي يترتب عليه انتقال دالة عرض النقد الى اليمين ومن ثم ارتفاع في الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار بسبب الافراط في الطلب الاستهلاكي والاستثمار الكلي الامر الذي يؤدي الى تفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية بمعنى ان هناك علاقة مابين اجراءات خلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية من جانب وعجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات من جانب آخر إيمانا بأن عرض

السيولة المحلية دالة لنسبة التغير في الائتمان المحلي وصافي الأصول الاجنبية وصافي تدفقات رأس المال .(11)

إن البعد الاقتصادي لبرامج التثبيت يستند على طروحات المدرسة النيو الكلاسيكية التي ترى ان الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي هي افضل النظم وقمة التطور و نهاية التاريخ ، أما البعد الأيديولوجي الذي يتضح به الخطاب الاعلامي لتلك البرامج فأنه يستند على الفلسفة الفردية النفعية التي تؤكد على الحقوق الفردية في مجال الملكية والاستثمار والتجارة والعمل ، أما البعد السياسي فإنه يستند على الديمقراطية الليبرالية بمعناها الغربي .(12)

أتسم الفكر الاقتصادي الليبرالي بالصراع بين التيارات الاقتصادية لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي مربها الاقتصاد الرأسمالي في عقد السبعينيات والثمانينيات ، ومنها مشكلة التضخم والركود والبطالة ، فقد حاولت هذه التيارات تقديم رؤيتها الخاصة لمواجهة الأزمة وفرض منطقها على واضعي السياسة الاقتصادية ، لقد دفعت المشاكل الاقتصادية والأزمات وظروفها الهجوم على الكينزية وبرزت اتجاهات ومدارس اقتصادية جديدة تخالف الكينزية فيما ذهبت إليه تحليلا وفكرا وتطبيقا قادها عدد كبير من الاقتصاديين من مختلف المدارس والاتجاهات ومن بينها الفكر الاقتصادي الليبرالي المعاصر ، لقد واجهت الليبرالية كمنهج والرأسمالية كنظام أزمة التضخم الركودي في الدول الرأسمالية المتقدمة منذ سبعينيات القرن الماضي وواجهت المشاكل الاقتصادية المتفاقمة في الدول النامية وأخذت كأساس نظري لتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي وفق ما طرحه صندوق النقد والبنك الدوليين منذ عقد الثمانينيات في القرن الماضي .(13)

إن برامج الاصلاح والاستقرار الاقتصادي تميزت من الناحية النظرية على الجمع بين استخدام القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وفق ما يراه اصحاب المدرسة الهيكلية حيث يرجعون مشاكل البلدان النامية التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي إلى جذور الخلل في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية منها الى : (14)

1- الاعتماد على عملية التصدير للمواد الاولية .

2- المبالغة في تخصص في الإنتاج .

---

(11) : محمد عبدالفتاح العموص : " النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الاسس النظرية والحالات التطبيقية اشارة الى تجربة تونس " ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد التاسع، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 1997 ، ص13.

(12) : د. عبدالحسين محمد العنبكي ، الأصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الأنتقال نحو اقتصاد السوق ، { ط1 ، مركز العراق للدراسات ، مطبعة دار الصنوبر للطباعة ، 2008 } ، ص 59 .

(13) : د. هيفاء عبدالرحمن ياسين التكريتي ، آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي ، [ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010] ص 85 .

(14) : مدني بن شهرة ، الأصلاح الأقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائيرية) ، [ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009] ، ص 34-35 .

3- الارتفاع النسبي للزيادة السنوية لعدد السكان .

4- قلة النقد الأجنبي لمواجهة ظاهرة الاستيراد المتزايد من السلع الضرورية .

إن اصحاب المدرسة الهيكلية يرون أن القدرة الاستيعابية تحدد بمجموع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الحكومي والخاص والذي من الممكن أن يكون الدخل اكبر منها أو أقل والتي تعطي حالة العجز إذا كانت القدرة الاستيعابية تفوق الدخل أو حالة الفائض عندما تكون العلاقة عكسية.

أما الأسلوب النقدي وفق منظور مدرسة النقوديون (مدرسة شيكاغو) لميلتون فريدمان فأنه يرى ان عدم التوازن الخارجي يرجع الى عدم التوازن في السوق النقدي وذلك بافتراض استقرار دالة الطلب على النقود ، فإن عدم التوازن في السوق النقدي يرجع إلى التوسع في الائتمان المحلي او تقليصه بمعدل يفوق معدل نمو أو انخفاض الطلب على النقود .

وفقا لهذا التحليل فان اية زيادة في معدل التوسع النقدي يؤدي الى انخفاض مستوى الاحتياطيات الدولية وهذا بدوره يؤدي إلى إحداث العجز في ميزان المدفوعات ، ومن هذا المنطلق فأن تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات يتم من خلال ضبط التوسع النقدي ، اذ يعتبر التغيير الحاصل في ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية تعكس نموا في معدل عرض النقود مختلفا عن معدل نمو الناتج الحقيقي في اختلال ميزان المدفوعات وفق منظور المدرسة النقودية . ان هذا التيار يرفض المفاهيم الكينزية الحديثة للإصلاح والاستقرار الاقتصادي .

أما بالنسبة لتحليلات اقتصادي جانب العرض ومقترحاتهم للخروج من الأزمات الاقتصادية وإيجاد اصلاح اقتصادي متكامل إذ لم يتفقوا تماما مع النقوديين فما ذهبوا إليه من التضخم ما هو إلا إفراط في عرض النقد بصورة لايتناسب مع النمو الاقتصادي ، غير أنهم يتفقون مع النقوديين من أن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية .

استنادا إلى ما تقدم فمن الصعب الوصول الى خطوط مشتركة حول رؤيتهم للخروج من الأزمات الاقتصادية على الرغم من اتفاقهم على المآخذ التي يقوم عليها النظام الرأسمالي اقتصاديا واجتماعيا . ويتضح بأن هناك خلافا جوهريا واضحا بينهم وبين الكينزية فيما يذهبان إليه من معالجات للإخفاقات والمآخذ التي لحقت بالنظام الرأسمالي في الدول المتقدمة والنامية مع اختلاف تلك المشاكل من آن لآخر .

على الرغم من الخلافات الموجودة بين التيارات إلا انهم يؤمنون بمبدأ ثابت أن هناك حقيقة قائمة وهي ايمانهم بالرأسمالية كنظام أمثل يفضل على غيره من النظم وان محور الخلاف بينهم ينحصر في الوسائل المقترحة والتي يعتقدونها مناسبة لإنقاذ النظام الرأسمالي من مشكلاتها القائمة

ومنها مشكلة الركود والتضخم والبطالة والأختلالات الهيكلية ..... إلخ . فكل التيارات تشكل روافد تنبع وتلتقي في الجوهر مهما امتدت خلافاتهما في إيديولجية واحدة وهي آيديولوجية الفكر الاقتصادي الرأسمالي والخلاف الوحيد بينهم يتمثل في الحل الأمثل من وجهة نظرهم هو تقليل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على الرغم من اختلاف التيار الليبرالي غير أن هذا التدخل يبقى مقبولا عندهم مثلما حدث في أغلب الدول الرأسمالية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية في حل الأزمة الاقتصادية التي مرت ولايزال يمر بها النظام الرأسمالي في العالم .

ثانيا ، الاصلاح الاقتصادي في اليابان ،

مع نهاية العقد السابع والعقد الثامن في القرن العشرين كانت اليابان قد حققت طموحها باللحاق بالغرب صناعيا واقتصاديا مما جعل البعض يرشحها للعب دور أساسي في السياسة الدولية، إلا أن وصول اليابان إلى قمة ترتيب القوى العالمية من الناحية الاقتصادية قد ترافق مع سلبية يابانية حيال لعب دور قيادي في الشؤون الدولية إذ استمرت اليابان في التصرف وكأنها شركة تجارية دولية أكثر من كونها دولة قومية، مما جعل آخرين يفضلون استخدام عبارة "عملاق اقتصادي وقزم سياسي" كثيرا لوصف الدور الياباني غير المتماثل على الساحة الدولية [15].

ان النظام الياباني الذي قدم كل الانجازات الاقتصادية ، في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ضعف نسبيا وبات بحاجة إلى الاصلاح الاقتصادي ، إن استعداد اليابان لإعادة الهيكلة (Restructuring) والحد من سلبيات التوجه في التسعينيات هو جزء من الجو العام للتغير بعد الفشل الواضح للمؤسسات القائمة التي قادت نجاحات اليابان الاقتصادية السابقة لهذه الفترة .إن دولة اليابان كانت قائمة على (المثلث الحديدي) [16] . المكون من :

1- الحزب الديموقراطي الليبرالي المحافظ الحاكم (LDP) .

2- جهاز الدولة البيروقراطي الدائم .

3- ومجتمع الأعمال والذي بدوره يتكون من ، المنشآت الاقتصادية الكبرى ، ورجال أعمال تتربع في القمة .

---

(15): MarkTilton, Restraind Trad : Cartels in Japan 's Basic Materials Industries ,[Ithaca, N.Y. Cornell University ,Press, 1996] p 182 .

(16): وليام هلال ، كينث.ب. تايلر ، اقتصاد القرن الحادي والعشرين ، ت/ د. حسين عبدالله بدر ، د. عبدالوهاب حميد رشيد { ط1 ، المنظمة العربية للترجمة ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 } ص 408 .

(17): المصدر السابق نفسه، صفحة 409.

إن اليابان قد أفرزت حالات كثيرة من عدم الكفاءة في بنية و عملية صنع القرار مما أستدعى وجود حاجة لإعادة الهيكلة والتنظيم ، إن عملية الاصلاح في اليابان لم تكن أاقتصادية فقط بل إدارية ايضا ، وشملت هذه العملية المجالات الآتية [17] :

1- الإصلاح الاقتصادي الهيكلي الذي يشار اليه ب[MITI] .يعني { وزارة التجارة الدولية والصناعة } .

2- إصلاح المالية العامة .

3- إصلاح النظام النقدي / المالي. ما يسمى (بالتغيير الكبير) (Big Ban) .

4- الاصلاح الإداري .

5- الإصلاح الهيكلي للضمان الاجتماعي .

6- إصلاح التعليم .

إلى جانب التوجيهات والضوابط الكثيرة ، فإن مصدر كل التوجيهات ، المعروف باسم (القيادة الإدارية) يقوم على السلطة المفوضة للجهاز البيروقراطي . ان وضع هؤلاء الموظفين تحت القانون فقط يعتبر إصلاحا إداريا كبيرا . إن الاصلاحات التي لها اهمية خاصة لعملية صنع القرار الاقتصادي هي تلك التي تتعلق بوزارة المالية[•] و بنك اليابان . إضافة الى المهام المالية التقليدية التي تشمل :

الإيرادات العامة والنفقات العامة ، وعجز أو فائض الميزانية .

فإنها تسيطر وتشرف وزارة المالية اليابانية على بنك اليابان ، والبنوك التجارية ، وسماسرة السندات ، وبرامج الاستثمار العام [18].

تعتمد عملية الاصلاح الاقتصادي في اليابان على تنفيذ الإجراءات الآتية:

1- إنشاء بنك مستقل لليابان .

2- إنشاء هيئة للسندات والعملة الأجنبية .

3- إنشاء هيئة للأشراف المصرفي .

4- إنشاء وكالات متخصصة تتولى شؤون الميزانية والخزانة . إذن يمكن القول بأن عملية الاصلاح الاقتصادي قد بدأت بإجراءات مالية ومصرفية، إلا أن معارضي هذه الاصلاحات في وزارة

[•] : ان وزارة المالية في اليابان تسيطر و تشرف على بنك اليابان والبنوك التجارية و سماسرة السندات ، و برامج الاستثمار العام.

[18] : وليام هلال ، كينث.ب. تايلر ، اقتصاد القرن الحادي والعشرين ، ص 410 .

المالية اليابانية لم يسمحوا بتنفيذ عملية الاصلاح بهذا الشكل ، وكانت نتيجة الصراع بين المحافظين البيروقراطيين والإصلاحيين قد أدت إلى ما يلي:[19]

أولاً / إصدار قانون بتشكيل بنك اكثر استقلالية لليابان ، و قد اصدر البرلمان الياباني في حزيران 1997 هذا القانون . مؤكدا على استقلال لجنة السياسة التابعة للبنك ، في اتخاذ قراراتها بشأن السياسة النقدية . يعني بهذا القانون الفصل بين السلطات المالية والنقدية .

ثانياً / شملت عملية أصلاح الاستثمار المالي و برنامج القروض التابع لوزارة المالية . ان البرنامج الذي طبق في هذا المجال هو تفكيك الاستثمار المالي وبرنامج القروض من خلال الخصخصة الكاملة للشركات العامة والمدخرات البريدية .

ثالثاً /تفعيل سياسة اليابان الصناعية في ظل القيادة الادارية لوزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI)،والتي تعمل من خلال التعاون الوثيق مع (الحكومات المحلية)[•] . والروابط التجارية التي تنظم الدخول والتسعير في الصناعات المختلفة [20] .

رابعا / إجراء التغيير والإصلاح في النظام الإداري الياباني (ادارة الموارد البشرية والعلاقات الصناعية) ، والتي كانت متبعة في اليابان قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، ان هذا النموذج قد أستمر العمل به من الناحية الادارية في فترة النمو الكبير حتى الثمانينيات . إلى أن ظهرت الاختلالات والتناقضات في بنية الانتاجية اليابانية نتيجة العجز في النظام الاداري الياباني . و تمت مناقشة النظام الاداري الياباني وفق ثلاثة معطيات وكالآتي [21]:

أ/ طول فترة التشغيل .

ب/ تحديد الاجور بحسب طول الخدمة .

ج / تأسيس نقابة واحدة لكل المستخدمين في منشأة ما.

يمكن دراسة نتائج الاصلاحات الاقتصادية في اليابان من نواحي متعددة و منها:

1- <u>معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي</u> :

---

[19] : وليام هلال ، كينث.ب. تايلر، المصدر السابق ، ص 412 .

[•] : هي عبارة عن منشآت كبرى من عينة واسعة من الصناعات يجمعها تحالف افقي ومعروفة عموما بقدرتها على التعاون الذي يصل الى حد التواطؤ .

[20]: Kechi Miyashita and David Russel, inside the hidden Japanese Conglomerates, [first edition, New York, McGraw-Hill,1996], p 154.

[21] : فائز غازي عبداللطيف البياتي ،الادارة الصناعية في نظام الانتاج الآلي،[ط1 ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، 2002] ، ص 179 .

2- معدل التضخم :

3- معدل البطالة

والتي يبينها الجدول رقم (1).

جدول (1)

معدل النمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، ومعدل البطالة والتضخم في اليابان خلال الفترة (1990 – 2010)

ت	السنة	معدل النمو السنوي %	معدل التضخم السنوي%	معدل البطالة%
1	1990	7.5	1.5	2.1
2	1991	7	1	2.1
3	1992	1.1	-0.9	2.2
4	1993	0.4	-1.6	2.5
5	1994	0.2	-1.7	2.9
6	1995	0.5	-0.8	3.2
7	1996	2.7	-1.6	3.4
8	1997	2.6	0.6	3.4
9	1998	2.7-	-1.5	4.1
10	1999	1.5-	-1.5	4.7
11	2000	0.1	صفر	4.7
12	2001	2-	-2.3	5
13	2002	0.3	-0.9	5.4
14	2003	1.4	-0.2	5.3
15	2004	2.7	صفر	4.7
16	2005	1.9	-0.3	4.4
17	2006	2	0.2	4.1
18	2007	2.4	0.1	3.9
19	2008	1.2-	1.4	4
20	2009	5.2-	-1.4	5.1
21	2010	2.7	0.3	5

المصدر / تم اعداد الجدول بالاستناد الى :

1 – من عام 1990 الى عام 2001 :

Annual Report on the Japanese Economy and public Finance, Cabinet office, Government of Japan, 2005.

2–من عام 2002 الى 2010 :

United Nation , World Economic Situation and Prospects ,2011 , P147, 151,155.

يشير الجدول (1) إلى أن عملية الاصلاح الاقتصادي في اليابان ذات آثار ايجابية حتى عام (1991)، بينما كانت معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي متواضعة حتى عام (1997) إذ سجلت معدلا سالبا في نهاية عقد التسعينيات. وقد سجلت معدلات ايجابية لكنا ضعيفة حتى عام (2010). أما على مستوى معدل التضخم فإنها سجلت نسبا في اغلبها سالبة اذ نجح اليابانيون في السيطرة على معدلات التضخم بشكل واضح، بينما سجلت معدلات البطالة نسبا أخذت بالارتفاع حتى وصلت عام (2000) الى (4.7) وهو معدل مرتفع نسبيا في اقتصاد مثل الاقتصاد الياباني الذي يعتمد على

مبدأ العمل حتى الموت. لقد شهدت سنوات (2001,2010) نسبا مرتفعه مقارنته بمعدلات نهاية التسعينيات. ما يدل على ان عملية الاصلاح في اليابان أثرت سلبا على عملية التشغيل ودفعت باتجاه بروز ظاهرة البطالة في اقتصاد لم يشهد تلك المعدلات منذ مدة طويلة.

ثالثا ، الاصلاح الاقتصادي في روسيا [(•••)] :

إن عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي التي جرت في الاتحاد السوفييتي السابق من أنموذج التخطيط المركزي الى أنموذج اقتصاد السوق ، تعد من أولى التجارب على الصعيد العالمي ، وهي التي كانت ولا تزال مثار الجدل والنقاش الحاد والواسع بين الاطراف المؤيدة والمناهضة . لقد تم التحول الى اقتصاد السوق بفعل تضافر العوامل الداخلية والخارجية في آن واحد ، لتحقيق الهدف المخطط له.

لقد اعتمدت عملية الاصلاح الاقتصادي في روسيا على عملية العلاج بالصدمة وذلك عبر التركيز على ما يسمى ب (التحول الاقتصادي) ، ولتحليل واقع الاقتصادي الروسي ولتقييم أهم الأبعاد والنتائج لعملية التحول سيركز هذا المحور على الآتي :

أولا ، دور الغرب والمؤسسات الدولية في عملية التحول الاقتصادي:

بدأت عملية إعادة البناء عام 1985 ، و بعد عامين من هذا التاريخ بدأت السلطات بتشريع قوانين اقتصادية كثيرة تحمل في نواياها وجوهرها جذور للعلاقات الانتاجية الرأسمالية في ظل السلطة السوفيتية، وأرست هذه التشريعات مفهوما جديدا وعلاقات إنتاج جديدة هو (القطاع التعاوني) وهذا القطاع لا يمثل في جوهره الكلخوزات التعاونية التي كانت تشكل أحد أهم ملامح الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي السابق، فهذا القطاع التعاوني هو من النمط الرأسمالي ، وكان يراد من خلاله العبور من النمط الاشتراكي الى النمط الرأسمالي ، واكتسى هذا القطاع الجديد هالة صاخبة من المصطلحات والشعارات البراقة التي رافقت ولادته ومنها مثلا " التجديد والتعجيل ، اقتصاد السوق ، الشفافية ، حقوق الانسان ، والديموقراطية [(25)].

[(22)] : د. عبد الله بن جمعان الغامدي ، الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان دراسة في تحليل أسباب النهضة ، [مجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة اسيوط ، عدد 43 ، كانون الأول 2007] ص 101 .

[(23)] : **فاضل محمد شوقي** ، الاقتصاد الياباني ، منتديات الطلبة البيبان ، الجزائر ، كانون الثاني 2011 ، www.albiban.com.

[(24)] : محمد علي احمد ، مالذي حدث في المعجزة اليابانية ، [نشرة السبيل ، عمان ، الأردن ، 1/13 / 2011) www.google.com

[(•••)] : ملاحظة : قامت د.بصيرة مجيد نجم مشكورة بترجمة النصوص الروسية الى اللغة العربية . من المصدر الاصلي .

[(25)] **1- Воронин, А.П.** Макроэкономика. Экономическая теория в вопросах и ответах .— М. : Экономика, 2010 .— 191с , p 35.
فاروين،أ،ب، الأقتصاد الكلي ، النظرية الأقتصادية في الأسئلة واجوبة ، [موسكو ، الأقتصاد للنشر ، 2010] ،ص35 .

أصدرت الحكومة الروسية قانون (التسيير الذاتي للمؤسسات الحكومية) ذلك من اجل تطبيق هذه الإجراءات ، إن هذا القانون اعطى لمؤسسات الدولة استقلالية شبه كاملة في إتخاذ القرار سواء فيما يخص السياسة الانتاجية والسعرية والتسويق والبيع ، وانتخاب المدراء ، وأن الدولة لن تتدخل في شؤون المؤسسات بحجة التخلص من المركزية القاتلة والبيروقراطية المعرقلة [26] . لقد أدت هذه السياسة الجديدة الى اضعاف وتحجيم دور الدولة الاجتماعي والاقتصادي ، ونتيجة لذلك ظهر الانخفاض المستمر في الإنتاج الصناعي والزراعي ، وأصبحت المخازن الحكومية شبه فارغة من السلع الغذائية وغيرها ، وظهر من جديد نظام البطاقات التموينية [•]. بدأت معظم المؤسسات الحكومية المستقلة بزيادة الأجور والمرتبات على أساس حوافز مادية من اجل تشجيع الانتاج ، وتم هذا بدون ادخال التقنية الحديثة للمؤسسات الانتاجية ، مما ساعد على خلق الفوضى في السوق وغياب التوازن بين التيار النقدي والسلعي ، إذ أصبح عرض النقد المتداول أكثر من عرض السلع مما أدى إلى ظهور التضخم النقدي وهبوط قيمة العملة الوطنية وتدهور المستوى المعاشي للغالبية العظمى من المواطنين [27] .

في عام 1990 أعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي وغيرها من المنظمات تقرير خيوستونسكي بعنوان (اقتصاد الاتحاد السوفييتي .. الاستنتاجات والتوصيات) كان الهدف من ذلك هو إعطاء تصور ومقترحات لقادة الدول الرأسمالية للعمل بها وتحديد علاقتهم السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي وفقا لشروط محددة من أهمها[28] :

1- الانتقال السريع يتطلب الانفتاح .
2- إدخال نظام اللامركزية في التجارة من أجل تعجيل تكامل واندماج الاقتصاد السوفييتي بالاقتصاد العالمي وخلال ثلاث سنوات.
3- الانتقال الى الاسعار العالمية في العلاقات التجارية .
4- اقرار الروبل كعملة قابلة للتحويل خلال سنة الى سنتين .
5- تحرير الاسعار، وإدخال ضرائب جديدة .

---

[26] : Serge A Zenkovsky. *Russian Review* Retrieved on 2007 **16** (4):p 37 .(The Russian Church Schismk, Its Background and Repercussions)

[•] : ظهر لأول مرة في تاريخ الأتحاد السوفيتي العمل بنظام البطاقات التموينية كان اثناء الحرب العالمية الثانية .

[27] : انظر على سبيل المثال، لمحة مختصرة عن الاتحاد الروسي، عن طريق وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية. تمت المراجعة 8 يوليو 2007 ، ص 56 ، www.google.com .

[28] : نفس المصدر ، ص67 .

6- خلق المساواة في الحقوق والمصالح بين قطاع الدولة والقطاع الخاص المحلي والأجنبي .

7- وتقليص الإعانات والدعم ، وزيادة سن التقاعد ، وتحديد مستوى الأجور .

ثانيا ، التحول الى اقتصاد السوق من خلال تطبيق سياسة العلاج بالصدمة ،

التحول إلى اقتصاد السوق من خلال ما يسمى (العلاج بالصدمة) ، ففي 27/ 2/1992 أعلنت حكومة ايغور غايدار (الاصلاحية) برنامجها الاقتصادي المتمثل في تطبيق وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين ، وبمساعدة رئيسة من قبل الخبراء الغربيين من أمثال جيفري ساكس ، وم . برينشتام ، وغيرهم ، وكان هدف الاصلاحيين الروس والخبراء الأجانب هو إلغاء أسلوب الإنتاج الاشتراكي وخلق أسلوب الانتاج الرأسمالي والعمل على إضعاف دور الدولة ومن ثم إلغائه فيما بعد [29].

لم تكن النتائج الاقتصادية في البداية جيدة وايجابية بل بالعكس كان هناك بؤس اجتماعي وبطالة وتفشي الفساد الاقتصادي في كافة أنحاء روسيا إلا أن هذا الوضع الاقتصادي السيء لم يستمر طويلا وبعد اجتياز المرحلة الانتقالية تمكنت روسيا من تحقيق معدلات نمو مرموقة لم يسبق للاقتصاد الروسي تحقيق المثيل لها حتى في العهد السوفيتي وذلك من العام 1998 فما فوق حيث بلغ متوسط النمو (6.7 ٪) خلال ثلاث عشرة سنة أي من (1998 الى 2010) وغير ذلك من نتائج إيجابية من الناحية الاقتصادية [30](انظر الجدول 2).

---

[29] : **Грязново А.Г., Соколинк В.М.** Экономическая теория; Финансовая акад. при Правит. РФ .— 2 изд., перераб. и доп. — М. : Кнорус, 2005 .— 462с,p87.

كريزنوفا أ،غ، سكالنيك ف ،م ، النظرية الأقتصادية ، [الأكاديمية المالية تحت رعاية حكومة روسيا الفدرالية ، الطبعة الثانية ، موسكو ، كناروس ، 2005] ، ص87 .

[30] : **Носова, С.С.** Экономическая теория : Учебник / С.С. Носова .— М. : КноРус, 2007 .— 792с, p 145.

ناسوفا ،س.س. النظرية الأقتصادية [[الأكاديمية المالية تحت رعاية حكومة روسيا الفدرالية ، الطبعة الثانية ، موسكو ، كناروس ، 2007]، ص 145 .

ثالثا ، تنفيذ برنامج الخصخصة ،

كان الهدف الاساس لبرنامج الخصخصة هو توزيع الثروة على الشعب بالتساوي ،من أجل تحقيق (العدالة والمساواة)!وزيادة الانتاج وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ،وخلق طبقة متوسطة إن تجربة روسيا في تنفيذ برنامج الخصخصة تعني بيع مؤسسات الدولة الانتاجية والخدمية (القطاع العام) الى القطاع الخاص. لقد اعتمد تنفيذ برنامج الخصخصة في روسيا بالدرجة الأولى على الخبراء الغربيين ،إذ أشارت الصحف الروسي الرسمية إلى وجود 30 الف خبير أجنبي أكثر من نصفهم يعملون في جهاز لجنة الدولة لإدارة الاملاك العامة في روسيا من أجل تنفيذ برنامج الخصخصة [31].

لقد عمل الاقتصاديون الإصطلاحيون الروس وفي مقدمتهم إيغوار غايدار, اناتولي تشوبايس ،الفريد كوخ ،بوريس فيدروف ،غافريل بوبوف ،وغيرهم بالتعاون والتنسيق مع الخبراء الاجانب على بيع مؤسسات القطاع العام التي لها جدوى اقتصادية وخلال فترة قصيرة دون ضوابط وشرعية قانونية ،كما أن السلطة التشريعية منذ عام 1992 حتى عام 1999 لم تقر أو تصادق على هذا البرنامج ،بل تم تنفيذه من خلال قرارات رئاسية فقط[32] .

إن برنامج الخصخصة في روسيا لم يحقق زيادة في الانتاج ولا تحسين المستوى المعاشي للمواطنين ولا الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ،ولن يتم خلق الطبقة المتوسطة خلال عقد التسعينيات في القرن الماضي وذلك بسبب طبيعة عملية الخصخصة إذ أدت عملية الخصخصة في بدايتها الى الانخفاض المستمر للإنتاج المادي وزيادة معدل البطالة وتركز الثروة بشكل غير مشروع في ايدي 3–5%من السكان . وخلق أزمة عامة وشاملة في المجتمع [33]. ومن نتائجها اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الاغنياء الروس الجدد .

نتائج الإصلاح الاقتصادي في روسيا مبينة في الجدول 2.

---

[31] : **جريدة روسيا السوفيتية ، 1998/9/22 باللغة الروسية . www.google.com.**

[32] : المصدر السابق .

[33] : гуманитарным и технич. спец. **Борисов, Е.Ф.** Экономическая теория : Учебник , обуч. По — 4.изд., перераб. и доп. — М. : Высшее образование, 2006 .— 392с.
,p 167.

كريز نوفا أ،غ، سكالنيك ف ،م ، النظرية الأقتصادية ، [الأكاديمية المالية تحت رعاية حكومة روسيا الفدرالية ، الطبعة الثانية ، موسكو ، كناروس ، 2005] ، ص 167 .

جدول (2)

معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة والتضخم في روسيا خلال الفترة (1991ـ 2010)

ت	السنة	معدل نمو الناتج (%)	معدل التضخم(%)	معدل البطالة(%)
1	1991	-2	26.0	4
2	1992	-1.9	260.8	4.2
3	1993	-1.8	94.0	5.5
4	1994	-8	31.5	6.8
5	1995	-7	23.1	8
6	1996	-6.7	12.1	9.3
7	1997	2.6	11.1	10.4
8	1998	3.1	18.4	11.6
9	1999	7	13.6	14
10	2000	8	12.0	12.1
11	2001	8.9	13.5	10
12	2002	7.9	15.8	8.5
13	2003	8.2	13.7	9.4
14	2004	7.8	10.9	9
15	2005	7.2	12.7	8.4
16	2006	7.2	9.7	7.8
17	2007	6.1	9	7
18	2008	5.2	14.1	6.5
19	2009	7.9-	11.7	9.5
20	2010	3.9	6.8	6.8

المصدر/ 1- من عام 2002 الى 2010 :

1- United Nation , World Economic Situation and Prospects ,2011 , P147,155.

a. من عام 1991 الى عام 2001 من المصدر الآتي :

гуманитарным и технич. спец. — Борисов, Е.Ф. Экономическая теория : Учебник , обуч. По 4.изд., перераб. и доп. — М. : Высшее образование, 2006 .— 392с , p 187, 193, 125.

كريزنوفا أ،غ، سكالنيك ف ،م ، النظرية الاقتصادية ، [الأكاديمية المالية تحت رعاية حكومة روسيا الفدرالية ، الطبعة الثانية ، موسكو ، كناروس ، 2005]، ص187، 193 ، 125.

يلاحظ من الجدول (2) ارتفاع معدلات التضخم في بداية التسعينيات ثم انخفاضها في نهاية تلك السنوات واخذ المعدل نفس المنوال حتى نهاية عام (2010) حتى وصل إلى أدنى معدل له مما يؤكد بأن عملية الاصلاح الاقتصادي في روسيا ذات تأثر سلبي على المدى القصير بينما لها آثار إيجابية على المدى الطويل وخاصة السيطرة على المستوى العام للأسعار. أما فيما يخص معدل البطالة فإن الاتجاه اخذ نفس سلوك معدل التضخم، بمعنى آخر أخذ بالارتفاع منذ بداية التسعينيات حتى وصل إلى اعلى مستوى له عام (1999) ثم أخذ بالانخفاض بعد هذا التأريخ حتى تساوى المعدلان عام (2010) أي معدل (6.8) للتضخم و(6.8) للبطالة.

وقد أشر الجدول (2) معدلات سالبة لنمو الناتج المحلي الاجمالي حتى عام (1996) وبعد هذا التاريخ سجلت معدلات النمو للناتج وضعا ايجابيا باستثناء عام (2009) ويعود سبب ذالك إلى انخفاض اسعار النفط في تلك السنوات. بشكل عام يمكن القول إن عملية الاصلاح الاقتصادي في روسيا أعطت نتائج إيجابية على مستوى نمو معد الناتج المحلي الاجمالي.

رابعا:الاختيار الممكن لنموذج مقترح للإصلاح الاقتصادي في العراق.

تثير جدلية الفشل والنجاح تساؤلا جوهريا : كيف يمكن إجراء اصلاحات اقتصادية حقيقية في العراق ؟ أي دون الاقتصار على مجرد الأخذ ببعض تطبيقات الاصلاح في الدول الأخرى ونتائجها على صورة استيراد حزم نظريات وأساليب قد تكون فرضتها وقائع اقتصادية واجتماعية مختلفة تماما كما هو حاصل في البلدان النامية .

وفي هذا المنظور ، فأن ضعف فهم اكتساب الأساليب في مضمار الاصلاح الاقتصادي قد يكون أهم النواقص الجوهرية المعوقة لعملية الاصلاح . فالتاريخ القريب لاتجاهات الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول يفيد بأن هناك تجارب للإصلاح لم تأت بثمارها المرجوة ولم تساهم في انتاج عملية تنموية مستدامة ، ومن ثم في التأثير على تطور المجتمع ، لا بل انعكست سلبا في انتاج الفوضى الاقتصادية والاجتماعية وخلقت اتجاها متناميا في ضعف العدالة الاجتماعية .

إن ضعف فهم مشكلة انعدام التوازنات الاقتصادية من جانب ، وضعف فهم أساليب الاصلاح لمواجهة المشكلة من جانب آخر يعبر عن أكبر التحديات التي تواجه الدول النامية والتي لم تتمكن بعد من النجاح في وضع الحلول المناسبة لحالة التخلف النسبي في اكتساب معرفة الاصلاح . إن عملية الاصلاح الاقتصادي تتطلب من ضمن ما تتطلبه ، تعزيز فعالية فهم تجارب الإصلاح السابقة بما يضمن قيام نسق يقوم أساسا على مباديء واضحة يمكن استيعابها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي و التي تؤدي الى توليد اساليب اصلاحية محدثة بما يحقق غايات الكفاءة في تحقيق الهدف من الاصلاح .

والإصلاح الاقتصادي بهذا المعنى هو القدرة على مواجهة الخلل في النظام الاقتصادي وجعل هذا الأخير يستجيب لمتطلبات وحاجات المجتمع ، أو بعبارة أخرى قدرة النظام الاقتصادي على توظيف موارده في انتاج السلع والخدمات وتوظيفها في عملية النمو والتنمية الاقتصادية . وتعتبر عمليات الاصلاح السليمة المبنية على الفهم الدقيق للمشكلة والمصحوبة بإرادة الاصلاح القاطرة للنمو الاقتصادي والسبيل الأنجح لبناء اقتصاد الرفاه ومن ثم أحد اهم الأساليب لمواجهة الأختلالات في المستقبل . لقد اثبتت تجارب الدول في نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد والعشرين ان كل من سياسات الاصلاح والتنمية الاقتصاديتين التي استندتا حصرا إلى تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال

الدولة فقط ، أو القاء العبء كاملا على قوى السوق قد باءت جميعها بالفشل . فقد أكدت تجربة روسيا الاتحادية ان الغاء احتكار السلطة السياسية لتنظيم الحياة الاقتصادية والتخطيط المركزي لا يكفيان بحد ذاتهما كشرط كافي لكي يزدهر اقتصاد السوق . كما اكدت تجربة روسيا ، كذلك ، على ان غياب دولة شرعية قادرة على وضع قواعد اللعبة الاقتصادية المستندة إلى آلية السوق . بمعنى آخر يجب ان تكون الدولة حاضرة من خلال مؤسسات وإجراءات وتشريعات تمنع الفوضى وقانون الغاب ومنع المافيا الاقتصادية من قيادة دفة الاقتصاد الوطني (34) .

ان الوصول للاختيار الأفضل يجب أن يستند على معرفة ما يأتي :-

- ان الدول التي استندت حصرا على تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال اجهزتها وهيئاتها الحكومية العامة قد أدت إلى أحداث اكثر من خلل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي تعثرت تجاربها التنموية . أما الدول التي الغت دور الحكومة وهيئاتها العامة في ادارة النشاط الاقتصادي فهي الأخرى أصابها الكثير من الفشل . لذلك يكون ممكنا بدء عملية اصلاح اقتصادي على أساس نتائج عمليات إصلاح أخرى ، ولكن من الممكن ان يتم اضافة بعض النتائج الايجابية لتجارب أخرى إلى جهود عملية الاصلاح الوطنية ، فإذا كانت عملية الاصلاح في التجارب الأخرى شبيهة بالأهداف الوطنية ، فمن الضروري الإطلاع عليها والاستعانة بها . ما يعني استخدام خبرة تجارب أخرى بدون كلفة تذكر . لكن يجب أخذ الحذر من الخطوات المنفتحة أمام مدخلات من الخارج .

لقد اشترطت المنظمات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي) على تلك الدول تقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الصادرات و تقليل الايرادات . لقد أدى موضوع فك ارتباط الدولة بالنشاط الاقتصادي إلى خلل على مستوى الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى الآثار المدمرة على المستوى الاجتماعي ، حيث زاد الاغنياء غنى زاد الفقراء فقرا ودخلت تلك الدول نفق المديونية المظلم[35]) .

من خلال التجارب تلك يمكن أن يستنتج بأن مقومات ميكانيكية السوق لا يمكن توفرها بفعل السوق فقط ، وإنما من خلال وجود الدولة وتدخلها قانونيا وتشريعيا ، فالمنافسة في السوق لا تستمر إلا بوجود سلطة دولة قوية قادرة على تطبيق النظام والقانون وتسهيل مهمة التبادل السلعي . يضاف إلى ذلك ان كفاءة النشاط الاقتصاد ترتبط بمفهوم العدالة الاجتماعية والتي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال

(34) : د. علي البليل ـ أهداف وسياسات الاقتصاد الكلي دور سياسات وادرارة الاقتصاد الكلي، أبو ظبي. آذار. 2004 ـ المصدر السابق ، ص 43 .
(35) : د. اكرم عبدالعزيز ، اصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، [ط1، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002] ،ص24 .

السلطة الحكومية والتي تقوم بوظيفة اعادة توزيع الدخل عبر مجموعة من السياسات المالية والنقدية [36].

من الواضح أيضا إن آليات السوق لوحدها لا تؤدي من خلال اليد الخفية إلى تخصص الأمثل للموارد إذا لم تتدخل الدولة ، إن المثال الأكبر وضوحا ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية و هي قائدة اقتصاد السوق في العالم،إذ اتخذت الولايات الفدرالية الأمريكية مجموعة من الإجراءات من شأنها توزيع التمويل العام (الأنفاق العام) ، وعقود المشتريات الحكومية وسيلة لنشر الصناعة في البلاد ، مما أدى إلى توطين صناعة الطائرات وما له علاقة بتلك الصناعة في الساحل لغربي وأصبحت سياتل عاصمة لتلك الصناعات ، وتركزت صناعة السلاح البحري والصناعات الالكترونية في كاليفورنيا ، واستقرت صناعة الفضاء في ولاية اريزونا [37].

إن هذا التخصيص والتوزيع للموارد لم يكن بفعل النشاط الاقتصادي الخاص وإنما قامت به الحكومة الفدرالية على المستوى القطاعي فإن الحكومة الفدرالية دعمت القطاع الزراعي بمبالغ خيالية وصلت الى (50) مليار دولار في الثمانينيات ، وأن التمويل الحكومي الفدرالي الأمريكي كان وراء الانجازات التكنولوجية الحديثة [38].

لقد فشل نسبيا منطق (السوق هو الكل) ، وأبرز شاهد على ذلك انتهاك (وفاق واشنطن) خاصة بعد الأزمة المالية التي عصفت بدول شرق آسيا و جنوب شرق آسيا ، كما أتضح في الوقت نفسه الإفلاس النسبي للمنطق المعاكس(الدولة هي الكل) بعد الانهيار والترهل والتراجع الذي أصاب اقتصاديات الدول النامية التي أخذت به .

يتضح من هذا انه لا يمكن اهمال آليات السوق ، كما لايمكن في الوقت نفسه ، ضمان استمرارية وتوازن وأستقرار اقتصاد السوق دون تدخل ذكي وديناميكي من قبل الدولة ، فإن الخيار الأفضل يكمن في تكامل الاثنين [الدولة وآلية السوق] وليس بتبني أحدهما ورفض الآخر ، وهذا هو السبب الذي أتفق عليه الجميع تقريبا في النجاح الذي حققته النمو الآسيوية . كما أن تراخي الدولة في أحكام الرقابة على النشاط الاقتصادي والمصرفي هو أحد الأسباب في إندلاع الأزمات الاقتصادية الكبرى ومنها الأزمة المالية في عام 1997 في جنوب شرق آسيا[39] . بالإضافة إلى الأزمة المالية الأخيرة التي بدأت عام 2008 و لازالت آثارها مستمرة الى وقتنا الحاضر .

---

[36] : د. سعود غالي الشمري ، " دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تنمية القطاع الصناعي " ، [مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد 39 ، السنة 2002 ، بغداد] ، ص 19 .

[37] : باول. ر. كريكوري ، روبرت . س .ستوارت ، الأنظمة الأقتصادية المقارنة ، ت/ د. عبدالمهدي سليم المظفر [ط1، وزارة التعليم العالي ، جامعة بصرة ، بصرة ، 1990] ، ص47 .

[38] : نفس المصدر ، ص 87 .

[39] : احمد صدام عبدالصاحب الشبيبي ، سياسات و متطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق ... رؤية مستقبلية ، بحث منشور من قبل مركز دراسات الخليج العربي ، قسم الدراسات الأقتصادية ، جامعة البصرة ، 2006 ، ص10 .

من هنا يجب التعرف على الاختيار الأمثل لعملية الاصلاح الاقتصادي في العراق من خلال تعاون آلية السوق والدولة أي العلاقة التكاملية بين العام والخاص . والدولة التي تساهم في توجيه النشاط الاقتصادي وعملية الاصلاح يجب أن تتميز بما يأتي :

1- أن تكون الحكومة واعية وأن تمتلك رؤية متكاملة لتطوير الوسائل المختلفة لعملية الإصلاح الاقتصادي ووضع قواعد اللعبة الاقتصادية التي تتسم بالشفافية والفعالية وتعمل على تطبيق أسس عملية إصلاح النظام بموضوعية دون تحيز في ميدان الرقابة على النشاط الاقتصادي ، وكلما زادت قوة روابط الثقة والدعم المتبادل والمصداقية بين القائمين بعملية الاصلاح والسلطات الاقتصادية العليا ، زاد عنصر الفعالية والتأثير لدى القائمين بالإصلاح .
2- يجب أن تكون للحكومة القدرة على إنشاء هيئات الإصلاح التي تتسم بالكفاءة وتقدم لها الأدوات التي تستطيع ترجمة قدراتها في اطار استراتيجية إصلاح سليمة قليلة ردود الأفعال الغاضبة من المجتمع . وأن تقوم الدولة بانتداب أفراد قادرين للتأثير على متخذي القرارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، هؤلاء الأفراد ، بالضرورة ، يجب أن يمتلكوا تأهيلاً علمياً عالياً يعطيهم قدرة على الإقناع لإمكانية تحقيق أهداف الاصلاح .
3- أن تكون الحكومة قادرة على ادارة كفوءة للنشاط الاقتصادي والابتعاد عن البيروقراطية والروتين ، و من هنا يمكن القول إن الدولة التي تصنع مؤشرات إيجابية للإصلاح الاقتصادي بدفع نظام الحياة نحو المستقبل .

يجب على الحكومة امتلاك استراتيجية واضحة للإصلاح الاقتصادي يتم وضعها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأن تستند تلك الإستراتيجية على اختبار أهداف يستطيع القائمون بعملية الاصلاح تحقيقها في وقت مناسب و تكون النتائج ظاهرة للعيان . و هذه النتائج الايجابية المبكرة سوف تساعد على بناء الثقة والمصداقية والحصول على الدعم لعملية الاصلاح على المستوى الشعبي . وإذا كانت الأهداف شديدة الإثارة للنزاع فيمكن تأجيلها لوقت لاحق و لكن لايعني ذلك إهمالها وإنما انتظار الفرصة المناسبة لإنجازها . لذلك إن أحد أكثر الطرق فعالية لخلق عملية اصلاح اقتصادي ناجحة ضرورة تبني استراتيجية واضحة للإصلاح الاقتصادي ، حينذاك فقط يمكن مواجهة الاختلالات الاقتصادية التي ميزت أغلب الأنشطة الاقتصادية في العراق .

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:-

استنادا إلى ما سبق من الممكن استنتاج الأمور الآتية :-

1- ان هناك علاقة جدلية بين النظام الاقتصادي وعملية الاصلاح الاقتصادي ، وإنه لا يمكن تنفيذ السياسات الاقتصادية الخاصة بالعملية المذكورة خاصة سياستي التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي و بشكل كامل دون توفير البيئة المناسبة لها و في أي نظام اقتصادي كان ، وهذا ما ثبت في الاقتصاد الروسي ، إذ لم تجر عملية الاصلاح إلا بعد تغيير النظام الاقتصادي من نظام اشتراكي مركزي مخطط الى نظام رأسمالي يتبع آلية اقتصاد السوق (الحرية الاقتصادية ضمن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج).

2- إن نجاح الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقه يتوقف على كفاءة كل من النظام الاقتصادي والسياسي وفعالية الجهاز الإداري الذي يتولى الإشراف على تطبيق سياسات الاصلاح وتنفيذها، والتي غالبا ما تعني التحول إلى اقتصاد السوق والذي يشترط بدوره الخصخصة التي تناصرها بعض شرائح المجتمع المعني ويقاومها البعض الآخر .

3- لا يمكن تطبيق الاصلاح الاقتصادي أو أن يكتب له النجاح في إطار النظم الاقتصادية المركزية الشمولية (التوتاليتارية) السائدة في العديد من الدول النامية ومنها العراق سابقا ، لذا لابد من وجود مستوى معين من الديمقراطية وسيادة آلية السوق .

4- تعد موجة التغيير (ضمن العولمة) التي شملت البلدان ذات التخطيط المركزي في ظل النظام الاشتراكي ، نقطة تحول هامة بإتجاه الدفع نحو التغيير في معظم البلدان التي لم تباشر عمليات التكييف في آلياتها الاقتصادية، خصوصا وأنها (العولمة) صارت حقيقة مؤثرة في حركة رأس المال والتجارة الدوليين ، والتي تدفع بدورها وبشكل كبير نحو ضرورة تطبيق التكييفات المذكورة، وذلك لكي تتوافق مع متغيرات العالم الاقتصادية الجديدة المترابطة ،بعد الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين .

5- يحاول النظام الاقتصادي (بكل بلد نام) في مرحلة العولمة أن ينهض باقتصاده لكي يواكب التطور الهائل في الدول الرأسمالية المتقدمة ، ولكي يكون ضمن النطاق المطلوب في الاقتصاد العالمي ، وأن يتحقق مستوى معين من الرفاهية الاقتصادية في تلك الدول (النامية)، وذلك من خلال رفع الناتج المحلي الأجمالي ، تحسين ظروف المعيشة ،نشر مستوى مقبول من الثقافة الفردية،تطوير الفئات اجتماعية الموجودة وفقا لذلك لكي تصبح

قاعدة لنظام اقتصادي و اجتماعي أكثر تطورا مما هو عليه حاليا في البلدان المشار اليها ، وذلك بغرض عدم إعادة تجارب الحكومات المستبدة السابقة .

6- إن ما تم في العراق من إجراءات اقتصادية خاصة بالإصلاح منذ عام 1987 لم تكن إجراءات مبرمجة علمية مدروسة ، بل كلها جاءت بشكل اعتباطي واستجابة لوضع الاقتصاد العراقي في ظل الظروف السياسية الخاصة التي مربها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في ظل حرب الخليج الأولى والثانية وظروف الحصار الدولي .

7- تشكل إيرادات القطاع النفطي خلال الفترة (1990 – 2010) النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث لم تقل عن الـ (50%) إلا في عامي (1991 و 1992) أما في عام 2000 تجاوزت تلك النسبة (83%) . الذي يدل ذلك على هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي فإنه وبالوقت نفسه يثبت أن محاولات الاصلاح الاقتصادي التي اعلنتها الحكومة العراقية انذاك لم تحقق أهدافها .

المقترحات .

إستنادا إلى ما تقدم من الممكن تقديم المقترحات وفقا لعموميتها أو خصوصيتها إذ سيتم التطرق إلى العامة منها أولا والتي يتضمن عددا منها مقترحات خاصة والتي سيتم التطرق إليها ثانيا وكالآتي :

1- **الاختلالات الداخلية والخارجية** : بسبب ما يعاني منه الاقتصاد العراقي من مشاكل واختلالات داخلية وخارجية ووفقا لها فإنه يحتاج إلى إصلاحات وفقا لمراحل تبدأ من تحديد الإمكانات والموارد المتوفرة لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على القدرات ومن ثم محاولة رسم أفضل السياسات الاقتصادية وما تتضمنها من إجراءات لغرض تحقيق الاصلاحات المذكورة ، ويجب وضع الاقتصاد العراقي في مساره التنموي الملائم لاستعادة مكانته وقدراته بهدف توفير الشروط المطلوبة لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي وتحقيق المستوى المناسب من النمو الاقتصادي القابل للاستمرار .

2- **المشاريع الاقتصادية والبنية التحتية** : العمل على إعادة الحياة للمشاريع الاقتصادية والبنية التحتية المدمرة والتي تستغرق فترة ليست بالقصيرة ، ولكنها تعتمد بالأساس على الشروط والأدوات الاقتصادية المالية التي يمكن توفيرها واستخدامها لتعجيل عملية تنمية اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق في المجتمع و التي تؤدي الى تحسين مستويات المعيشة

من خلال رفع الدخل الفردي الحقيقي و خلق فرص العمل المنتج بهدف استيعاب الاعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل وبالتالي خفض البطالة الموجودة.

3- **حول تنويع الهيكل الانتاجي يمكن اقتراح الآتي:**

أ- يواجه الاقتصاد العراقي اليوم مهمة تغيير أسلوب التنمية ، وذلك عن طريق عملية تنويع الهيكل الانتاجي والسعي إلى دعم القطاعات المولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد على القطاع النفطي ، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى توفر فرص عمل أكثر إنتاجية للعمالة الوطنية وهذا يؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل ،ولأجل إنجاز هذه المهمة يجب التحول من حالة الاقتصاد السلطوي الشمولي في العراق إلى اقتصاد يقوم على نظام السوق الحر ،وقد أكدت وثيقة استراتيجية التنمية 2005 – 2007 ذلك، إذ أشارت إلى" ان التنمية الاقتصادية في العراق تستهدف على الأمد البعيد إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الإنتاجية كماً ونوعاً على آليات السوق وتحريره من القيود الكمية والنوعية المفروضة على الأسعار والتجارة".

ب- وتتطلب عملية تنويع الهيكل الانتاجي في الاقتصاد العراقي وضع برامج استثمارية مكثفة للاستفادة من المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي لضمان تنمية مستقرة و مستديمة على المدى الطويل والتخلص من المخاطر التي يفرضها الاعتماد شبه التام على النفط.

و يمكن الاعتماد في العراق على مزيج من السياسات من خلال تحديد الإستراتيجية على أساس الموارد النفطية وغير النفطية وكالآتي :-

1) ابتداء من الأجدى أن يتم البد باستخدام قطاع النفط والغاز لتحقيق فوائض مالية من خلال زيادة ايرادات النفط ومايرافقه من زيادة إنتاج النفط الخام والغاز ، وعلى المدى الطويل يمكن تنمية باقي القطاعات الأخرى خصوصا قطاع السياحة الدينة والأثرية والطبيعية وبما يؤدي إلى زيادة صادرات الخدمات وتوفير موارد النقد الأجنبي .
2) تنفيذ السياسات المتعلقة بإجراء الإصلاحات في القطاعات الانتاجية غير النفطية كقطاعي الزراعة والصناعات التحويلية.

المصادر

(1) : د. طارق فاروق الحصري ، الآثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي ، { ط1، المكتبة العصرية للنشر ،مصر ،المنصورة ،2007 } ، ص2 .

(•) : يؤكد الاقتصاديون المناصرون لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ان النظام الاقتصادي الاشتراكي لم يضع نظرية متكاملة للوحدة الانتاجية داخل النظام الاقتصادي الاشتراكي تماثل نظرية (المشروع) في النظام الاقتصادي الرأسمالي . انظر بهذا الاتجاه الى :-

د. ميشيل شوسودوفسكي ، عولمة الفقر تأثيرات اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ترجمة/ جعفر علي حسين السوداني ، [منشورات دار الحكمة ، العراق ، بغداد ، 2001] .

(2): عباس الفياض ،، قضايا اقتصادية معاصرة ، الاصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية ،،{بحث منشور في انترنيت ، www.iier.org ، 2009 } ، ص 3 .

(3) : نواف الرومي ،خوصصة هيكليةام خوصصة تلقائية ، {بحث قدم في الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر عام 1997، ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1999 } ص 174.

(4): اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، منظمة الامم المتحدة للأغذية الزراعية : " اثار برامج التكييف الهيكلي على انتاج الاغذية واستهلاكها في مصر" ، الامم المتحدة، نيويورك ، 1998، ص4.

(5): عمر طارق وهبي القاضي،سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين المهام والتحولات مع اشارة لحالة العراق ، {اطروحة دكتور،جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ،2006، غير منشورة }،ص8.

(6) : د. منير الحمش ، الاصلاح الاقتصادي ، { ط1، دارالرضا للنشر ، سوريا ، دمشق ، 2003 } ،ص 48 .

(7) ; Sullivan(D), The political Economy of reform in Egypt ,[Cambride University Press, 1990], P318 .

(8) : مركز دراسات الوحدة العربية، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، [بيروت، 1999،] ص76-77.

(9): د. طارق فاروق الحصري ، المصدر السابق ، ص 62 .

(10) : انظر في ذلك الى : -

1- د. محمد حامد عبدالله ، النظم الاقتصادية المعاصرة ، مصدر سابق .
2- د. مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، [ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2008].
3- باول. ر. كريكوري ، روبرت . س . ستوارت ، الأنظمة الاقتصادية المقارنة ، ت/ د. عبدالمهدي سليم المظفر [ط1، وزارة التعليم العالي ، جامعة بصرة ، بصرة ، 1990] .
4- جان بابي ، القوانين الأساسية للاقتصاد الرأسمالي ، ت / مجموعة من المترجمين ، [ط1 ، مكتبة دار القلم ، بيروت ، 1970] .
(11) : محمد عبدالفتاح العموص : " النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الأسس النظرية والحالات التطبيقية اشارة الى تجربة تونس " ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد التاسع، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 1997 ، ص13.
(12) : د. عبدالحسين محمد العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الأنتقال نحو اقتصاد السوق ، { ط1 ، مركز العراق للدراسات ، مطبعة دار الصنوبر للطباعة ، 2008 } ، ص 59 .
(13) : د. هيفاء عبدالرحمن ياسين التكريتي ، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي ، [ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010] ص 85 .
(14) : مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائيرية) ، [ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009] ، ص 34-35 .
(15): MarkTilton, Restraind Trad : Cartels in Japan 's Basic Materials Industries ,[Ithaca, N.Y. Cornell University ,Press, 1996] p 182
(16) : وليام هلال ، كينث.ب. تايلر ، اقتصاد القرن الحادي والعشرين ، ت/ د. حسين عبد الله بدر ، د. عبد الوهاب حميد رشيد { ط1 ، المنظمة العربية للترجمة ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 } ص 408 .
(17) : االمصدر السابق نفسه ، ص 409 .
(•) : ان وزارة المالية في اليابان تسيطر و تشرف على بنك اليابان والبنوك التجارية و سماسرة السندات ، و برامج الاستثمار العام.
(18) : وليام هلال ، كينث.ب. تايلر اقتصاد القرن الحادي والعشرين ، ص 410 .
(19) : وليام هلال ، كينث.ب. تايلر ، ، المصدر السابق ، ص 412 .
(•) : هي عبارة عن منشآت كبرى من عينة واسعة من الصناعات يجمعها تحالف افقي ومعروفة عموما بقدرتها على التعاون الذي يصل إلى حد التواطؤ .

(20) : Kechi Miyashita and David Russel , Inside the Hidden Japanese Conglomerates , [first edition , New York , McGraw- Hill , 1996] , p 154 .

(21) : فائز غازي عبداللطيف البياتي ،الادارة الصناعية في نظام الانتاج الآلي،[ط1 ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، 2002] ، ص 179 .

(22) : د. عبد الله بن جمعان الغامدي ، الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان دراسة في تحليل أسباب النهضة ، [مجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة اسيوط ، عدد 43 ، كانون الأول 2007] ص 101 .

(23) : فاضل محمد شوقي ، الاقتصاد الياباني ، منتديات الطلبة البيبان ، الجزائر ، كانون الثاني 2011 ، www.albiban.com.

(24) : محمد علي احمد ، مالذي حدث في المعجزة اليابانية ، [نشرة السبيل ، عمان ، الأردن ، 1/13 / 2011) www.google.com

(25) : 1- Воронин, А.П. Макроэкономика. Экономическая теория в вопросах и ответах .— М. : Экономика, 2010 .— 191с , p 35.

فاروين،أ،ب، الاقتصاد الكلي ، النظرية الاقتصادية في الأسئلة واجوبة ، [موسكو ، الاقتصاد للنشر ، 2010] ،ص35 .

(26) : A Serge Zenkovsky. Russian Review Retrieved on 2007 16 (4):p 37 . (The Russian Church Schismk, Its Background and Repercussions).

(27) : انظر على سبيل المثال، لمحة مختصرة عن الاتحاد الروسي، عن طريق وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية. تمت المراجعة 8 يوليو 2007 ، ص 56 ، www.google.com .

(28) : نفس المصدر ، ص67 .

(29) : Грязново А.Г., Соколинк В.М. Экономическая теория; Финансовая акад. при Правит. РФ .— 2 изд., перераб. и доп. — М. : Кнорус, 2005 .— 462с,p87.

كريزنوفا أ،غ، سكالنيك ف ،م ، النظرية الاقتصادية ، [الأكاديمية المالية تحت رعاية حكومة روسيا الفدرالية ، الطبعة الثانية ، موسكو ، كناروس ، 2005] ، ص87 .

(30) : Носова, С.С. Экономическая теория : Учебник / С.С. Носова .— М. : КноРус, 2007 .— 792с, p 145.

ناسوفا ،س.س. النظرية الاقتصادية [[الأكاديمية المالية تحت رعاية حكومة روسيا الفدرالية ، الطبعة الثانية ، موسكو ، كناروس ، 2007]، ص 145 .

(31) : جريدة روسيا السوفيتية ، 1998/9/22 باللغة الروسية . www.google.com.

(32) : المصدر السابق .

(33) : Борисов, Е.Ф. Экономическая теория : Учебник , обуч. По гуманитарным и технич. спец. — 4.изд., перераб. и доп. — М. : Высшее образование, 2006 .— 392с.
p 167,.

كريزنوفا أ،غ، سكالنيك ف ،م ، النظرية الاقتصادية ، [الأكاديمية المالية تحت رعاية حكومة روسيا الفدرالية ، الطبعة الثانية ، موسكو ، كناروس ، 2005] ، ص 167 .

(34) : د. علي البلبل . أهداف وسياسات الاقتصاد الكلي دور سياسات وإدارة الاقتصاد الكلي، أبو ظبي. آذار. 2004 . المصدر السابق ، ص 43 .

(35) : د. اكرم عبد العزيز ' اصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، [ط1، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002] ،ص24 .

(36) : د. سعود غالي الشمري ، " دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تنمية القطاع الصناعي " ، [مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد 39 ، السنة 2002 ، بغداد] ، ص 19 .

(37) : باول. ر. كريكوري ، روبرت . س .ستوارت ، الأنظمة الاقتصادية المقارنة ، ت/ د. عبد المهدي سليم المظفر [ط1، وزارة التعليم العالي ، جامعة بصرة ، بصرة ، 1990] ، ص47 .

(38) : نفس المصدر ، ص 87 .

(39) : أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق ... رؤية مستقبلية ، بحث منشور من قبل مركز دراسات الخليج العربي ، قسم الدراسات الاقتصادية ، جامعة البصرة ، 2006 ، ص10 .